تصور إجمالي
لمركز أبحاث في الشؤون اللبنانية

مقدّمه: *أحمد بيضون*

يطرح إنشاء مركز للأبحاث في الشؤون اللبنانية مسألة التوصل إلى مقاربة عامة متعددة الأبعاد توائم ما بين المشروع وموضوعه. وهذه مسألة لا نجد ما يشير إلى أن ما سبق إنشاؤه من مراكز جديدة أو أخرى قديمة ما يزال بعضها قائما قد توقف عندها ليوليها ما تستوجبه من عناية. فهي تتصل، من جهة، بشبكة الأوصاف العامة للكل الاجتماعي اللبناني (بمقدار ما يوجد هذا الكل ويستقيم جلاء صورته). وهي رهن، من الجهة الأخرى، بما تقدمه علوم الإنسان والمجتمع من موارد تتيح – أو لا تتيح – ترسّم هذه الشبكة والإحاطة بها وصفا وتعليلا لما يقوم به نسيجها من قوى وظواهر وعلاقات. تنتمي المسألة المشار إليها إذن إلى نظرية المعرفة الخاصة بعلوم الإنسان والمجتمع. ويفضي إهمالها، عند وضع تصور لمركز أبحاث لبناني الموضوع وعند وضع خطة لعمله وعند اختيار مواضيع لأبحاثه ووضع تصميم لكل واحد منها ومنهج لتنفيذه، إلى ترجيح الغلط في هذا كله وتفويت الفائدة أو جلها منه. بل إنه لا يبعد أن يفضي هذا الإهمال إلى التضليل والضرر في النظر وفي العمل.

والمعول أولا في هذه الملاحظة على أن السياسة في لبنان ليست سياسة وأن الاقتصاد ليس اقتصادا وأن القانون ليس قانونا وأن الدين ليس دينا... وأن لكل من الماضي والحاضر نصيبا مفرطا من الآخر يتصرف به ويوظفه، بحيث يكاد لا يتميز الماضي من الحاضر على نحو معهود أو مفترض إلخ. فلا يبقى مؤكدا أن طاقم التصورات المعرف لكل من هذه الدوائر وما يقابل هذا الطاقم من مصطلحات، تصلح لدرس الظواهر التي تبدو لأول وهلة منتمية إلى تلك الدائرة وتنتهي بنا إلى معرفة محكمة إلى حد مقبول لتلك الظواهر. وما يقال عن التصورات يقال أيضا عن النظريات السائدة في كل من هذه المضامير وعن المناهج والتقانات المتصلة بها وعن صيغ المسائل أو تسميات الظواهر المعهودة فيها.

وقد يسعفنا مثال واحد في إيضاح ما نرمي إليه من القول بمغايرة كل من هذه الدوائر، في الحالة اللبنانية، لنفسها أو لماهيتها المعروفة. حين نزعم إن القانون في لبنان ليس قانونا، نقصد أن عوامل من غير طبيعة القانون ومصدره لها فعل يزاحم فعله ويقوى، في حالات تلفت كثرتها، على تعطيله أو الانحراف به عن غايته. يسري هذا على الدستور سريانه على ما هو مهم من القوانين والأنظمة وعلى ما هو أقل أهمية: من قانون العقوبات إلى التشريعات الضريبية إلى قانون السير إلى الترتيبات البلدية أو الموضعية التي ترعى نظافة المرافق العامة، مثلا. فإذا سألنا عن ماهية هذه القوة المضادة للشرع الوضعي حظينا، على الأرجح، بأجوبة مختلفة، تخصيصا وتعميما، باختلاف الحالات. على أننا لسنا، في كل حال، حيال حالات متفرقة لا تلتئم في نصاب. وإنما نرى أنفسنا، عند إنعام النظر، حيال ما يصح أن يسمى شرعا مضادا. وهذا شرع لا يكتفي بمقابلة القوانين من خارجها وإنما يتسلل إليها أحيانا تسلل النعاس إلى العيون. هذا الشرع، في واقع أمره، شرع آخر وليس شرعا مضادا، بالضرورة. فهو قد يمالئ فاعلية القانون ويؤازرها وليس شأنه أن يحد منها أو أن يعطلها دائما. ثم إن أحكامه، بخلاف أحكام القانون، ليست واحدة بالضرورة ولا يمليها المجتمع كله بصوت واحد إلا في النادر من الحالات. بل إن نسبة هذه الأحكام، في اختلافها، إلى مصادرها الاجتماعية المختلفة وتعليل هذه النسبة وتتبع آليات تتشكل لتنازع هذه الأحكام وتفضي أو لا تفضي إلى محصلة نافذة، إنما هي موضوعات يفترض أن تكون أثيرة لما نفترض أننا نحتاج إليه من أبحاث.

الشيوع

فهل يكفينا، بعد ذلك، إن شئنا تقدير أحوالنا التشريعية، وما ينبغي علينا فعله في دائرتها، أن ننظر إلى القانون بعين المشترع القحّ وحدها وبمعايير علمه المعروفة وأدواته؟ أم يكون علينا، في سبيل فهم عملاني لقوانيننا نفسها، ولما نحتاج إليه من تعديل أو تبديل فيها أو إضافة إليها، أن نشتمل على هذا كله في نظر يحيط بدوافع السلوك، في مجتمعنا، وبالضوابط الفاعلة في هذا المجتمع، على اختلافها؟ مثل هذه الإحاطة لا تقدمها إلينا علوم القانون ناجزة ولا يقدمها علم اجتماع القانون أيضا ولا مجرد التحدث بثقافة القانون. وإنما نحتاج إلى اجتراح نظام بتمامه للتصورات وأدوات خاصة للبحث تقربنا منها شيئا فشيئا. ويحتاج منا هذا الاجتراح أن نحاوله ونحن متحررون من التصورات والأدوات الجاهزة، أي من موجودات ما يسمى، عادة، "إطارا مرجعيا" لهذا العلم أو ذاك، وإن يكن التحرر هنا شيئا مختلفا جدا عن الإزراء ب"الأطر المرجعية" وعن الجنوح إلى معاداتها.

ولعل تصور "الشيوع"، بمعنى قريب من المعنى الذي يستعمل به في وصف نمط بعينه من أنماط الملكية العقارية، يصلح، في ما يتعدى الأمثلة المفردة، لجلاء ما نقصده بانزياح أسماء "الدوائر" المشار إليها عن مسمياتها، قليلا أو كثيرا، في الحالة اللبنانية. فإن "السياسة" و"الاقتصاد" و"القانون"، إلخ. تبدو، في هذه الحالة، أقرب إلى "الحصص الشائعة" في "الكل" اللبناني (الذي يبقى علينا تحديد ماهيته) منها إلى "المستويات" المتميزة أو القائمة بذاتها في "بنية" اجتماعية من الطراز الذي تشير إليه النظرية الاجتماعية، في صيغها العامة. ومعنى ذلك أن كل استقلال لواحدة من هذه "الدوائر" أو "المستويات" بمنطقها وانبناء لها عليه يجد نفسه، في مناخ "التنازع" الذي يسود "الكل" ويميز نمط العلاقات بين "ذوي الصفة"، عرضة للإقلاق، بحجج وأساليب يختلط فيها، على المتفحص، أمر الحق والباطل. ثم لا يبعد أن يجد المنطق أو الانبناء نفسه عرضة للتقويض.

الدوائر والفواصل

أولى علل الشك في الصلاح التلقائي للتصورات والنظريات وما يلحق بها – على الصور التي يتقدم بها هذا كله إلينا – هي إذن أن "الفواصل" بين الدوائر المذكورة (وهي

نفسها الفواصل التي أملت تصنيف علوم الإنسان والمجتمع وما يليه من نظريات ومناهج وأدوات للبحث) إما أنها مخرّقة النسيج، متهالكة وإما أنها تجري على خطوط غير معتادة فيقع عليها الباحث حيث لا ينتظر. وثانية علل الشك أن غياب الفواصل قد يفضي إلى تحويل في محتويات كل دائرة وأن هذا التحويل قد يصل إلى حد إباحة الشك في وجود هذه الدائرة بما هي مستحقة الاسم الذي يطلق عليها، على ما أسلفنا. ولا يكفينا حلا لمشكلة الدوائر والفواصل هذه مجرد الاعتداد بالمقاربة المتعددة الأنظمة. كأن يقال مثلا إن المعرفة الاجتماعية يجب أن تردف البحث السياسي أو إن حبكة بعينها للأوضاع الاجتماعية السياسية تستدعي نظرة بعينها إلى معطيات التاريخ وتوظيفا لهذه النظرة... أو أن يقال مثلا – عند التعرض للمقاربات المنهجية واختيار أدواتها – إن الكيفي والكمي يجب أن يترادفا...، إلخ.

هذا والاعتداد بالمقاربة المتعددة الأنظمة شائع ومرغوب فيه وليس تسفيهه أو التقليل من فائدته مبتغانا. بل مبتغانا الإشارة إلى أن كلا من العلوم المعروفة بعلوم الإنسان والمجتمع (فضلا عن التصنيف الجامعي المعتاد لهذه العلوم) قد يضلّ الباحث عن سبل المعرفة إذا اعتمد على أنه وحدة مكرسة، مرسومة الميادين والاتجاهات والأدوات. وذاك أن استقلال هذه العلوم بعضها عن بعض واستقلال كل منها بعُدد تصورية أو نظرية أو بمناهج وتقانات بعينها إنما هما رهن باستقلال أغراض أو موضوعات لها في الكل الاجتماعي وبالتكوين العام لهذا الكل، بالتالي. فحيث يكون السحر، مثلا، مشتملا على مداواة الأمراض، من بين أغراض أخرى، ولا يكون هذا الغرض متميزا، في ممارسته، عن أغراض أخرى، لا ينفع المعرفة في شيء عزل هذا الغرض، في المعرفة، بتسميته "طبا" مثلا. أو أن هذا العزل ينفع في تقريب الحالة من نظام المقولات المعتاد من جانب الباحث وفي تطويع تلك لهذا. ولكن هذا العزل نفسه قد يستوي خطوة نحو إفساد معرفة الباحث بالحالة إفسادا جسيما. وإنما يجتنب الإفساد هاهنا بالنقد الدائب لآلة المعرفة "المعتادة" التي يتوفر عليها الباحث، بما فيها العادات والمقولات التي اكتسبها الباحث من "علومه".

الطرح لا الحل

ليس مرمانا من هذا التحفظ الأولي إلى الزعم أن إنشاء مركز للأبحاث في الشؤون اللبنانية يجب أن يبدأ بحل مشكلة التلاؤم بين علوم الإنسان والمجتمع والموضوع اللبناني. وليس مرمانا إلى الزعم أيضا أن الحالة اللبنانية هي وحدها التي تطرح هذه المشكلة في العالم

ولا أنها، بالتالي، "فريدة" إلا بمقدار ما يصح هذا الوصف على كل حالة أخرى. لا يبدأ إنشاء المركز من حل هذه المشكلة ولكن يتوجب أن يبدأ من طرحها. وذلك أن الإسهام إسهاما ما في معالجة المشكلة (وليس في حلها لأنها لا تقبل "الحل" أصلا) إنما هو غاية جهد المركز إذا طال بقاؤه واستقامت أعماله وتكاثرت. هذا الإسهام غاية إذن وليس بداية. ويكون هذا الإسهام ببقاء همّ الملاءمة المشار إليها ماثلا في أفق العمل، فاعلا عند البحث في تصور للمشروع كله وعند وضع خطة عامة للأبحاث وعند اختيار عنوان لكل بحث وعند المناقشة في الخطة الخاصة بالبحث المفرد وفي كيفيات تنفيذه. ويفترض ألا يرزح هذا الهمّ على العمل على نحو يعوق العمل. يفترض أن يكون مفعوله إذن مفعول توجيه وترشيد تضمنهما يقظة نقدية دائمة.

محور الطوائف-الدولة

إن نظرة متزنة في الأزمة الراهنة التي تجتازها البلاد – إن شئنا اعتمادها منطلقا – توقفنا، دون صعوبة، على واقعة التكافل بين أبعادها المختلفة وعلى وجود محور واحد يتيح جلاء هذا التكافل ومواقع العوامل والقوى المتشابكة في صورته. وذاك أن الأزمة في مستوى المؤسسات الدستورية تابعة لتشكيل بعينه انتهى إليه المجتمع السياسي برمته. ذاك أيضا أن هذا التشكيل نفسه حصيلة تكون تاريخي للقوى السياسية المتناظرة في هذا المجتمع عقد مصائرها على أنحاء تتباين درجات المرونة فيها، بقوى خارجية قريبة وبعيدة. عليه كان لحبكة الأحلاف والنزاعات بين هذه القوى الخارجية، في الظرف الراهن، ولتباين درجات المرونة في تبعية قوى الداخل لها (وليس للمسارات التاريخية لهذه التبعية وحدها، بالتالي) أن تستوي حبكة فاعلة في رسم العلاقات بين قوى الداخل وفي أشكال الموازنة المتحركة بين دواعي العلاقات بين هذه القوى ودواعيها إلى الاستجابة لضغوط الخارج أو إلى مقاومتها. وقد أصبح الخارج، بهذا المعنى، ممثلا في الداخل على صور غير متماثلة وفاعلا فيه على أنحاء تجاري، في تنوعها، هذا الاختلاف.

وأما المحور الواحد للتكافل المشار إليه فيظهر ماثلا بجلاء بين قطبي الطوائف والدولة. فإذا اعتمدنا البنية نطاقا للنظر فإن الدولة تبدو محدودة، في مبدئها، بالقانون أو بـ"الحقوق"، وعلى وجه أولى، بالدستور الذي يشير اسمه باللغات الأوروبية إلى "تكوينـ"ـه للدولة. وأما الطائفة فمرجعها إلى المذهب الذي يرسم حدود جماعتها في نطاق الدولة ولكنه يزودها، بهذا الرسم وبما فيه من شحنة دينية المصدر، قوة استعلاء على الدولة وعلى القانون والدستور

نفسهما بالتالي. فإذا أجمعت الطائفة أمرها، مع اعتمادها وحدة مؤسسة للمجتمع السياسي، أمكنها الاعتداد بقوة ضرورتها لتكوين الدولة وبتعذر نبذها، جماعة، على هذه الأخيرة وبالمساواة المبدئية بينها وبين نظيراتها، مجتمعات ومنفردات، بحيث يتعذر فرض شرعية ما عليها لما تعتبره غير شرعي أو لما تتوقف عن اعتباره شرعيا وإن يكن الدستور نفسه. وهذا باب مفتوح على الدوام لخرق الاستقلال من جهة واحدة أو من جهات. وهو باب يحتمل إشراعه دائما في حالات الخلاف الجسيم وعند اقتران هذا الخلاف بتوفر الشروط المادية أو العملية، على الأعم، للتنازع المسلح، على خيار الحرب الأهلية. في وجه هذا الإشراع وذاك الخرق المتاحين لكل طائفة من غير إمكان للردع، تصبح ضمانة المواثيق أو القوانين، وفي مقدمها الدستور، ضمانة رجراجة، دائمة القابلية المبدئية للنقض. ومنطلق هذا الاضطراب ليس "سوء التربية القانونية" (كما يقول بعضنا اليوم) بل هو اتخاذ الطوائف نفسها أطرافا مكونة للدولة، أي أشباه أمم، وذلك دون المواطنين وما يمكن أن تتشكل عليه جماعاتهم من صيغ أخرى مبنية على الدستور والقانون لا مستعلية عليهما.

ما الطائفية؟

لذا كان على كل بحث في الشؤون اللبنانية أن يلحظ محور الطوائف – الدولة في منطلقاته النظرية وفي منظوره المنهجي وإن لم يكن يتعين عليه أن يلحظ هذا المحور في موضوعه أو عنوانه. ولذا كان على الأبحاث وهي تنطلق من واقعة الطائفية أن تتآزر في تعريفها. فإن فكرة الطائفية فكرة لزجة مراوغة مثقلة بحمولة النزاعات اللبنانية وسياساتها ومطوعة، من الجهة المقابلة، للرغبة في التفادي من هذه النزاعات. لذا يسهل توظيفها، إذا ما قبلت على عواهنها، في جميع الاتجاهات تقريبا وإدراجها، وكأن لها قوة تفسيرية غير مشروطة، في تعليل مشكلات النظام اللبناني وفي تعداد مزاياه، سواء بسواء. ويختلط الذاتي بالموضوعي في أحاديث الطائفية السائرة ويتداخل المؤسسي والتمثّلي. وقد يحجب الوجه السياسي للطائفية سائر وجوهها الاجتماعية وقد تعدّ كثرة التجليات الاجتماعية لها، بخلاف ذلك، مانعا مطلقا من مسّ فاعليتها في كل من النظام السياسي والمجتمع السياسي. وما من ريب في أن الطائفية "واقعة اجتماعية كلية"، إذا أجزنا لنفسنا أن نستعير – مرّة أخرى – لوصفها هذه العبارة التي يعتمدها مارسيل موس وصفا لأغراض علم الاجتماع. ولكن هذا لا يجعل هذا العلم قادرا بالضرورة على وصفها، بعدّته وحدها، في سائر تجلياتها اللبنانية. هو يفتح كل بحث فيها على هذا العلم ولكن يبقى على الباحثين صنع الأدوات المناسبة وأساليب المقاربة المحكمة للإحاطة بهذه التجليات ولاجتناب الوقوع، على الأخص، في وهم المعالجة

المعزولة لهذا الوجه أو ذاك عند الدخول في حديث الإصلاح وتعيين المخارج من الأزمات المختلفة. ويبقى أيضا أن نجتنب الوقوع، عند الدخول في الحديث نفسه، في موقف ينتهي إلى نفض اليد من الإصلاح بسبب استحواذ الطائفية على جملة الهيكل الاجتماعي وما يلي ذلك من افتراض مغلوط لتعذر استحداث الفواصل والتمييز بين المستويات تعذرا مطلقا. وهذا افتراض ينتهي إلى تقبّل التماسك الذي يبرزه النظام الطائفي نفسه بين سائر وجوهه ويتخذه حجة تبدو قاطعة للدفاع عن نفسه.

ثابت أم متحول؟

فضلا عن الإيحاء بتماسك الوجوه وبتعذر اجتراح منفذ للتغيير، تتقدم الطائفية على أنها معطى المعطيات في المجتمع اللبناني موحية، لأول وهلة، أنها ثابتة لا تعرف التحول، وإن يكن منسوبها يرتفع أو ينخفض، وأن صلاحها مبدأ لإدارة المجتمع اللبناني ونظم الحركة فيه، على اختلاف أنواعها، إنما هو أمر مستقر أيضا لا يزيد ولا ينقص. وأما واقع الحال فهو أن للطائفية تاريخا وأنها لم تُقِم على حال واحدة في مسار الدولة اللبنانية المعاصرة وأنها اتجهت، عبر أطوارها وأزماتها، إلى الاستواء مبدأ للتنازع في المجتمع ولتعطيل مؤسساته وفقدت قدرتها، من طور إلى طور، على إدارته وحل النزاعات فيه ورعاية نموه على سائر الصعدان. هذا مصدر لأسئلة يجب أن تتخلل كل بحث في شأن لبناني، بحيث لا يأذن الباحثون لأنفسهم باستعادة فرضيات الأمس وكأنها – على علاتها بالأمس – لا تزال تصلح عدّة للمعالجات الراهنة، من غير سؤال ولا جواب.

نقد النور الفوري

لا يوجد علم اسمه علم الطائفية ولن تكون بغية المركز الذي نحن في صدده أن يجترح علما تحت هذا الاسم. يوجد، من جهة أولى، إمكان لاستيحاء علوم الإنسان والمجتمع، على اختلافها، في دراسة المجتمع اللبناني واصطناع أدوات أو وصف إجراءات لتوجيه حركات الإصلاح فيه وترشيد الجهود لمعالجة أزماته. ولكن يفترض أن يأتي الاستيحاء نقديا وألا يغيب عنه كون هذه العلوم قد بقيت ملابسة إلى حد بعيد جدا بنى المجتمعات التي أنميت فيها أوّلا وأنواع المشكلات التي تضطرب بها تلك المجتمعات. لذا تتكشف المقاربات التي توحي بها تلك

العلوم إلينا، سواء أكانت تشكيلات تصورية أم أدوات منهجية، عن طاقة تضليل كبيرة حين نغتر بما يبدو لنا نورا فوريا تلقيه على مشكلاتنا ونتقبله بلا أخذ ولا رد.

ويوجد، من الجهة الأخرى، ركام استثنائي الحجم، بالقياس إلى حجم البلاد، يصح أن نطلق عليه اسم "الدراسات اللبنانية". وهو ينطوي على الغث وعلى السمين. وقد يدل حجم هذا الركام على أهمية استثنائية تصح نسبتها إلى لبنان وعلى حيوية المتابعة التي حظي بها عبر تاريخه المعاصر. ولكن حجم هذا الركام يدل أيضا على حالة العسر التي يلقاها هذا المجتمع في تصريف شؤونه وعلى نوبات الاعتلال الخطيرة التي يتفتق عنها هذا العسر. ولا بد للجهود الجديدة، في كل ميدان، من البناء على هذا الركام وعلى تقويمه ونقده. ولا توجد المعلومات أو المعطيات التي يسع الباحثين الإفادة منها في معالجة المسائل اللبنانية في الكتب حصرا. وإنما توجد أيضا في ما يسمى "الأدبيات الرمادية" أي في تقارير مؤسسات الدولة وأوراقها وتقارير المؤسسات ذات الصلة من داخلية وخارجية. وهي توجد أيضا في محفوظات الصحف ووسائل الإعلام وسائر المؤسسات الأخرى.

النواة والشبكة

يجب تصور هذا المركز، إذا شئنا أن نتوخى الأمثلية في استثمار التوظيف المالي والجهد البحثي وأن نحرص على اجتناب الهدر في كليهما، على صورة نواة صغيرة الحجم، حسنة التجهيز المادي، تنسج شبكة صلات إنتاجية واستشارية واسعة ومتنوعة. ونرى هذه النواة مشكّلة من باحث واحد مسؤول عن جملة العمل ومن أمين سر تنفيذي يتولى الاتصال والمراسلة وشؤون الإدارة والتنظيم ومن موثّق يتولى إنشاء المكتبة والموقع الألكتروني وتنميتهما وإدارتهما. وتبقى خدمات من قبيل المحاسبة وتأمين حاجات المكتب وصيانته والرد على الهاتف والضيافة، إلخ. وقد يوزع بعضها بين الموثق وأمين السر ويعهد ببعضها إلى شخص رابع.

وتنعقد الصلة بين الباحث المسؤول وشبكة الباحثين المتعاونين من خلال باحثين يكون كل منهم "مديرا لمشروع" فينتمي إلى المركز بموجب عقد مقطوع طالما بقي هذا المشروع جاريا. وتكون مهمة "مدير المشروع" هذا وضع المشروع بناء على سياسة المركز البحثية

وتحت إشراف مباشر من الباحث المسؤول وتدبّر تمويله بمنحة يساعده في تحديد مصدرها وتنظيم الملف المتعلق بها أمين السر التنفيذي الذي يجب أن يتوفر على مهارة ومتابعة في هذا المضمار. وتتحدد في المشروع نفسه، وبالتنسيق بين الباحث المسؤول ومدير المشروع، حاجات المشروع من باحثين ومساعدين ووسائل مادية. ويكون المركز مستعدا، بحسب الحاجة، لاستقبال هؤلاء وتأمين ما يلزم عملهم في صيغ مرنة تتراوح بين استخدام المكتبة وعقد اجتماعات المتابعة والتنسيق في مقره. ولكن هؤلاء – باستثناء "مدير المشروع" – يعملون مبدئيا خارج المقر. ويحضر الباحث المسؤول اجتماعات التنسيق والمتابعة أو بعضها ويتابع سير المشروع عبر تقارير يقدمها مديره. ونفترض أن على المركز أن يدير، في وقت واحد، مشروعا واحدا إلى ثلاثة تختار موضوعاتها بحسب مزاوجة مرنة بين مقتضيات الخطة وإمكان التمويل والتنفيذ ولكن لا يضحى بالخطة في هذا الاختيار بسبب إغراء مالي مهما يكن. هذا ويجب أن تبقى الأفضلية للمشاريع البحثية الطويلة المعمقة فلا يحصل جنوح نحو الاستكثار من الندوات السريعة التي توحي بوفرة نشاط زائفة ولا تأتي، عادة، بجديد يذكر. وإنما يمكن أن تكون الندوات محطات مناقشة ونقد في مساق مشروعات البحث نفسها.

وينشئ الباحث المسؤول شبكة علاقات، في داخل البلاد وخارجها، بمختصين موثوقين يوكل إليهم، أولا بأول، تقويم الأعمال المنجزة التي قد تكون مشروعات تامة وقد تكون مكوّنات لمشروعات جارية. ويخضع هذا المسؤول لمحاسبة مجلس أمناء للمركز يلتئم سنويا ويكون ممتّعا، بحكم تكوينه، بأهلية علمية وباستعدادات تمويلية أو بصلات فاعلة بمصادر التمويل المناسبة. ولكن يجب أن يتحدد أيضا تكوين الجهة المسؤولة قانونا عن إقرار موازنة المركز السنوية وعن موجبات العلاقة التعاقدية مع العاملين الدائمين فيه وغير ذلك من الموجبات، وذلك في نطاق القوانين المرعية.

التنظيم والتمويل

فمن الجهة المالية، سيبقى هذا المركز مشروعا غير قابل للربح ومحتاجا إلى الدعم المالي الذي لا بد من تعيين مصادره وحدوده. وهذا بالرغم من كل سعي يمكن بذله للحصول من جهات مختلفة على منح لمشاريع الأبحاث. والواقع أن جدية العمل كله وجودته ستكونان مشروطتين بانتظام التمويل وبالواقعية في تقدير الحاجات التمويلية. فإن من المحال مجادلة الباحثين المتعاقدين في نوعية ما يقدمون إلى المركز وحملهم على المراجعة والتحسين ما لم

يكن المقابل المالي لعملهم مناسبا لهذا التطلب. وإن من المتعذر اختيار أفضل الباحثين – أو العاملين الآخرين – كفاءة ما لم يكن المركز قادرا على توفير مكافآت معادلة لما توفره أفضل المراكز المشابهة. فإن كفاية التمويل شرط واجب لجودة العمل وإن لم تكن، بأي حال من الاحوال، شرطا كافيا لهذه الجودة. ولا ريب أن مركزا لا يتوفر له التمويل المناسب للعمل البحثي الجاد يبقى قادرا، بتمويل شحيح، على تنظيم الكثير من اللقاءات ونشر الكثير من أخبار نشاطه على صفحته الألكترونية أو في غيرها. ولكن هذا كله لا يقدم أو يؤخر فعلا – على ما أسلفنا – في مضمار معرفة الموضوع وتشخيص المشكلات وصياغة الحلول.

يفترض أن يوضع للمركز نظام أساسي ونظام داخلي يجسدان هذه الملامح والقواعد والحاجات وينظمانها، مفترضين أن المركز مرفق علمي ذو توجه إصلاحي ولا يتوخى الربح. ويحتاج المركز ماديا إلى مقر مجهز يضم مكتبا لكل من العاملين الثلاثة أو الأربعة الثابتين وغرفتين لمديري المشاريع وقاعة كبيرة نسبيا للمكتبة تكون هي نفسها قاعة للاجتماعات ولعمل الباحثين المترددين على المكتب، وقد تكون هي نفسها أيضا مكتب الموثق. ويجب أن يجهز المكتب، فضلا عن المفروشات والأدوات المعهودة، بشبكة حاسوبية مناسبة تؤمن وسائل العمل البحثي ووسائل التواصل والتبادل مع الباحثين وغيرهم. ويجب أن تتوفر فيه، بالتدريج، مكتبة لبنانية ومرجعية متنوعة وكبيرة يستمر نموها بحسب حاجات المشاريع وتضم إلى الكتب والوثائق الورقية، ما بات متوفرا على أقراص من دوريات وتقارير ووثائق أخرى موافقة لحاجات العمل وبما يمكن تحصيله من ذلك أيضا من طريق الاشتراك أو التبادل.

بيروت، 10-21 حزيران 2007